

# إقليم دارفور يدفع ثمن اختلاف مصالح الحركات المسلحة

## فلول نظام البشير أكبر المستفيدين من تأجيل توقيع اتفاق السلام



### سلام مؤجل

وأوضح لـ"العرب"، أن الحكومة الحالية تسابق الزمن للتوقيع على اتفاق السلام لقطع الطريق أمام محاولات لعرقلة، باعتبار أن "ذلك الضمانة الوحيدة لحل مشكلات الهامش، وفي القلب منها قضية دارفور، وأن السلطة الحالية لديها من الحنكة والقدرة على تفويت فرصة إفضال السلام بعد أن أضحي واقعا ملموسا".

### يواجه مسار دارفور في اتفاق السلام عقبات عديدة نتيجة الانقسامات التي تشهدها الحركات المسلحة في الإقليم

ومنذ نحو أسبوع، تشهد ولاية شمال دارفور اعتصامات للمطالبة بتأمين الموسم الزراعي وحمايته من هجمات المسلحين، وإقالة مسؤولين محليين. ويشهد إقليم دارفور، منذ 2003، نزاعا مسلحا بين القوات الحكومية وحركات مسلحة متمردة، أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرّد نحو 2.5 مليون آخرين، وفق الأمم المتحدة.

مع توزيع السلطة المحلية على الحركات المسلحة في الإقليم. وهدد مسار دارفور في مفاوضات جوبا الثلاثاء، بإيقاف العملية التفاوضية برمتها، معتبرا أن محاولات فض الاعتصام بالقوة يعوق سير عملية التفاوض الجارية، وأن قياداته ووفوده التفاوضية مرابطة في جوبا لأكثر من ثمانية أشهر بغية تحقيق سلام عادل وشامل يمكن من عودة النازحين واللاجئين لمناطقهم وقراهم التي شردوا منها.

وضم مسار دارفور، حركة العدل والمساواة، وحركة تحرير السودان - المجلس الانتقالي، وتجمع قوى تحرير السودان، وحركة جيش تحرير السودان - جناح مني أركو مناوي التي أعلنت انسحابها من الجبهة الثورية.

وأشار عضو هيئة محامى دافور نصرالدين يوسف، إلى أن الأطراف المسبوبة على النظام السابق نجحت في الوقيعة بين التنظيمات المتفاوضة وبين الحكومة، وأن نبرة التصعيد التي جاءت على لسان حركة العدل والمساواة ليس لها محل من الإعراب، لأن السلطة الانتقالية تعترف بكل المشكلات وتسعى إلى اتفاق سلام من أجل معالجتها.

على النظام البائد الذين يجدون في الاعتصام فرصة لإرباك السلطة الانتقالية. وتقول هذه الاعتصامات إلى إشكالية أخرى ترتبط بالحركات المسلحة التي تشارك في مباحثات جوبا، وتخشى سحب البساط من تحت أقدامها لصالح المحتتمعات داخل الأقاليم المختلفة، بما يخص من أدوارها المستقبلية ويهدد المكاسب التي حصلت عليها بالتفاهات الميدنية حول قواعد السلام، ما يجعلها مهمة بشكل أكبر بما يجري على الأرض، وهو ما كان دافعا لإصدار حركة "العدل والمساواة" لثلاثة بيانات تؤكد فيها تضامنها مع مطالب المحتجين.

### البحث عن مكاسب

تحاول الحركات النشطة في الجبهة الثورية ممارسة المزيد من الضغوط على السلطة للحصول على أكبر قدر من المكاسب في دارفور بما يضاعف من شعبيتها التي تعرضت للتآكل بعد أن أسدت تركيزا أكبر على المحاصصات السياسية على حساب قضايا الإقليم الحيوية، وتبحث عن مكاسب في ظل أوضاع جديدة متوقعة أن يشهدها دارفور،

مفاوضات جوبا، وعلى رأسها مجموعة التيجاني سيسي أتييم، ومجموعة بوجرد، وتستهدف إفضال السلطة الانتقالية في الوصول إلى اتفاق سلام حول دارفور وتتورط في الوقيعة بين أبناء الإقليم والحكومة.

وتكمن المشكلة الأكبر في وجه مسار دارفور في عدم التوافق على ممثلي أصحاب المصلحة الذين يشملهم السلام، ومقرر أن يجري تطبيق بنوده عليهم، في ظل تباينات بين قيادات الحركات المضوية تحت لواء الجبهة الثورية، وبين عدد من القبائل النافذة هناك، وقيادات معسكرات اللاجئين والنازحين، ولم تنجح خطوات مجلس السيادة في تقريب وجهات النظر بين الطرفين، وهناك قيادات شعبية تدافع عن مصالحها وترى أنها غير ممثلة في السلام ولم يجر الاستجابة لمطالبها.

وتتعامل الحكومة بقدر عال من الاهتمام مع اعتصام "نيرتتي" بوسط دارفور، وأرسلت وفدا للمعتصمين والاستجابة لمطالبهم ما شجّع مناطق أخرى لتكرار الأمر ذاته، حتى أصبح الاحتفاء بالشارع يشكل هدفا لمن يعانون مشكلات صعبة في الإقليم منذ فترات طويلة، ولبعض المحسوبين

تأجل توقيع اتفاق السلام بين الحكومة السودانية والجبهة الثورية، الذي كان مقررا بالخرطوم الثلاثاء، إلى أجل غير مسمى بسبب تصاعد أعمال العنف بإقليم دارفور، ويقول المتابعون إن انقسامات عميقة داخل الحركات المسلحة حالت دون توقيع اتفاق السلام المرتقب، إضافة إلى شكوك واتهامات تطال فلول نظام الرئيس السابق عمر حسن البشير بتمتعهم بنشر الفوضى في الهامش والأطراف.

### الخرطوم - تصاعدت وتيرة أعمال

العنف في إقليم دارفور قبل وقت قصير من التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام بين الجبهة الثورية التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية عدة، والحكومة الانتقالية، ما دفع حكومة ولاية شمال دارفور لإعلان حالة الطوارئ، بدءا من الثلاثاء إلى أجل غير مسمى.

وحسب بيان للجبهة الثورية حصلت "العرب" على نسخة منه فإن "وساطة جنوب السودان قررت تأجيل التوقيع على السلام بعد أن كان من المقرر أن تشهد جوبا مراسم التوقيع مساء الثلاثاء، من دون تحديد أمد نهائي للتوقيع، وبعد أن شهدت المباحثات تعقيدات فنية بشأن خطوات الترتيبات الأمنية التي سيتم الشروع فيها الأيام المقبلة، وهي مشكلات ترتبط بما يجري حاليا في دارفور".

ويواجه مسار دارفور في اتفاق السلام عقبات عديدة نتيجة الانقسامات التي تشهدها الحركات المسلحة في الإقليم، والمقدر عددها بأكثر من ثمانين حركة معظمها صغيرة ومنشقة من أخرى كبيرة، بجانب أن حركة جيش تحرير السودان جناح عبدالواحد محمد نور لم تشارك في المفاوضات ورفضت الاعتراف بمسار جوبا، الأمر الذي يخلق صراعات تطوق على السطح كلما خلت محادثات السلام خطوة إلى الأمام.

وشهدت وحدة "قنابرنسو" التابعة لمحلية "كتم" بشمال دارفور، اعتصاما مفتوحا شارك فيه أبناء المدينة منذ أسبوع، وطالبوا بتحسين الأوضاع الأمنية وتعيين حكومة مدنية لولاية شمال دارفور، قبل أن يتعرض الاعتصام لهجوم من قبل مجهولين ارتدوا زيا منديا أسفر عن مصرع عشرين شخصا وإصابة العشرات، بحسب بيان صادر عن حركة العدل والمساواة، وهي أكبر الفصائل المسلحة في دارفور.

وقالت بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) إنها أرسلت فريقا لبلدة كتم في ولاية شمال دارفور بعد ورود أبناء عن حرق قسم للشرطة وسيارات على يد محتجين مجهولين، ولم تذكر البعثة المزيد من التفاصيل بشأن الأحداث التي شهدتها الولاية على مدار اليومين الماضيين.

من وصفتهم بالمندسين المتسللين إلى الاعتصام بالسعي إلى زعزعة الأمن والاستقرار في الولاية لتحقيق أجندة

# محاكمة الجهاديين تفتح جراح ضحايا التطرف في مالي

وانهيار معاقلة في العراق بعد سقوط إمارته في مدينة الموصل في يوليو 2017، ومقتل زعيمه أبو بكر البغدادي بسوريا في 2019، بعد القضاء على ما تبقى من إمارته في الشرق.

وعلى رغم مساعي فرنسا إعادة الاستقرار للمنطقة إلا أنها أمام تحديات أمنية خطيرة، في ظل عجزها عن إقناع واشنطن بالانخراط أكثر في الحرب على الإرهاب بالساحل.

وأشارت صحيفة سانداي تايمز البريطانية، إلى أن "منطقة الساحل الأفريقي تحولت إلى مستنقع" لفرنسا، تماما كما تحولت أفغانستان إلى مستنقع لبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. ونقلت الصحيفة عن خبراء قولهم، إن منطقة الساحل والصحراء الأفريقية، التي تضم مالي وعددا آخر من الجهاديين الفرنسية الخاسر أصبحت "مستنقعا" لآلاف من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بقيادة فرنسا.

وعلى رغم الضغوط والتهديدات، تؤكد دول الساحل الخمس وفرنسا عن عزمها تعزيز المكاسب التي حققتها، على حد قولها ضدّ الجهاديين في الأشهر الأخيرة، معترفة في الوقت نفسه بأنها تواجه تحديات ضخمة قد تصعب تحقيق هذا الأمر.

في القضية الأولى للمحكمة التي ركزت على التدمير الثقافي، دان قضاة المحكمة الجنائية الدولية أحمد الفقي المهدي بالسجن تسع سنوات بعدما وجدوه مذمبا بالإشراف على هجمات على تسعة أضرحة في تمبكتو المدرجة على لائحة التراث العالمي في البونيسكو. وأصبحت تمبكتو التي أسستها قبائل الطوارق بين القرنين الخامس والثاني عشر، وتدين بازدهارها لتجارة القوافل، مركزا إسلاميا ثقافيا كبيرا إبان القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

والشخصيات المدفونة في الأضرحة، تعطي تمبكتو لقبها "مدينة 333 وليا"، يعتبرون كما يقول خبراء ماليون في الإسلام، حماة المدينة الذين يتم طلب شفاعتهم للزيارات وصلاة الاستسقاء ومحاربة المجاعة. ودمر الجهاديون الأضرحة عندما سيطروا على المدينة عام 2012، وأعيد بناء مقابر تمبكتو بعد طرد الجهاديين، لكن المدينة لا تزال تعاني من انعدام الأمن وغياب السياح الذين نادرا ما يزورونها. وما يعمق المخاوف تواصل التهديدات الإرهابية في منطقة الساحل، وسبق أن حذر خبراء بأن داعش بدأ ينقل ثقله من ليبيا إلى دول الساحل الفقيرة والهشة أمنيا وعسكريا، بعدما تم القضاء على إمارته في مدينة سرت الليبية في 2016.

طريقة ممكنة وبسكن طويل، مضيئة أن الحسن "سمح تماما بهذا التشويه الإجرامي والوحشي". واتهمت المدعية المسلحين الإسلاميين أيضا بإجبار النساء والفتيات على الزواج من المسلحين. والحسن هو ثاني متطرف إسلامي يواجه محاكمة في المحكمة الجنائية الدولية بتهمة تدمير أضرحة تمبكتو، بعد صدور حكم بارز في القضية عام 2016 من محكمة جرائم الحرب الدائمة الوحيدة في العالم.

مضيئة أن هدف المسلحين "بث الخوف في نفوس الناس ونشر الرعب".

وأوضحت بنسودا أن الحسن اعتقل شخصيا وأجرى تحقيقات تم خلالها حرب وجرائم ضد الإنسانية والاعتصام والمحكمة الإسلامية و"شارك شخصيا في تنفيذ الشرطة للعقاب البدني" بحق الضحايا.

وقالت إنها ستعرض على المحكمة مقطع فيديو يتم فيه بتر يد رجل في ساحة عامة أمام جميع سكان تمبكتو "بأبشع

ويواجه الحسن، الذي مثل أمام محكمة في لاهاي وهو يرتدي عمامة تقليدية ويضع كامرة للحماية من عدوى فيروس كورونا، اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والاعتصام والاستعباد الجنسي.

وقام الجهاديون من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات أنصار الدين بتدمير أضرحة تمبكتو المشيدة منذ قرون، وهي مدينة توصف بأنها "جوهر الصحراء".

وقالت كبيرة المدعين بالمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا أمام هيئة المحاكمة "اليوم بداية المحاكمة التي طال انتظارها للجرائم التي لا يمكن تصورها والتي ارتكبت في مالي".

وتابعت "كان الحسن متورطاً بشكل مباشر في أعمال العنف والتعذيب التي تعرض لها رجال ونساء وأطفال تمبكتو. لقد عمل في عمق نظام قمعي ومضطهد". وحسب المدعية فإن الحسن كان شخصية رئيسية في الشرطة الإسلامية ونظام المحاكم التي شكلها المتشددون بعدما استغلوا انتفاضة الطوارق العرقية في عام 2012 للاستيلاء على مدن في شمال مالي المضطرب.

وتابعت "إن تمبكتو جوهر الصحراء التي كان سكانها يعيشون في سلام منذ سنوات، كانت تخضع لإملاءاتهم،

لاهاي - ما زالت آثار الجماعات المتشددة في مدينة تمبكتو المالية عالقلة لدى السكان، حيث أحييت محاكمة جهادي مالي أمام المحكمة الدولية في ذاكرتهم أبشع جرائم الحرب التي ارتكبتها المتطرفون، وكانت دافعا لدول مثل فرنسا لتشكيل قوة برخان بهدف تطويق الإرهاب في غرب أفريقيا.

### الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد، أشرف شخصيا على تنفيذ العقوبات الجسدية حين كانت مدينة تمبكتو تحت سيطرة الجهاديين

وارتكب رئيس شرطة الجهاديين في مالي "جرائم لا يمكن تصورها" خلال فترة حكم الجماعات المتشددة لمدينة تمبكتو، كما أبلغ ممثلو الادعاء المحكمة الجنائية الدولية في بداية محاكمته الثلاثاء. وذكر الادعاء أن الحسن أغ عبد العزيز أغ محمد البالغ 42 عاما، أشرف شخصيا على تنفيذ العقوبات الجسدية بما في ذلك عمليات البتر والجلد حين كانت المدينة المالية تحت سيطرة المسلحين الإسلاميين لمدة عام تقريبا منذ أوائل العام 2012.



قلق أممي مستمر